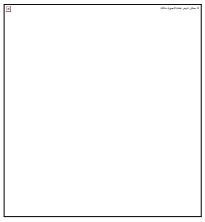

كلية الحقوق– قسم الدراسات العليا

اقتصاد سياسي وتشريعات اقتصادية

بحث بعنوان

تقييم امكانيات التعاون التكنولوجي والصناعي السعودي مع دول بريكس في الاسواق الناشئة

قدم هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

إعداد الباحث

فهد محسن معازر الحازمي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم عبدالله عبد الرؤوف

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

وكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا والبحوث - كلية الحقوق

جامعة المنصورة

5441هـ - ٢٠٢٤م

الملخص :

- يهدف البحث إلى تقييم إمكانات تعاون تكنولوجي صناعي بين المملكة العربية السعودية ودول بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) داخل الأسواق الناشئة وتستند هذه الدراسة إلى الأهمية المتزايدة للشراكات الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والتنمية الصناعية، ومن خلال تقييم الظروف الاقتصادية الحالية والقدرات التكنولوجية والقوة الصناعية، يسعى البحث إلى تحديد الفرص والتحديات والنهج الاستراتيجية لتعزيز التعاون ووفرت النتائج رؤى حول صياغة السياسات واستراتيجيات الاستثمار والأطر التعاونية التي يمكن أن تفيد كل الأطراف المعنية. تدفقات الاستثمار، كما إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجموعة بريكس من شأنه أن يدعم تطوير القطاعات الرئيسية التي حددتها رؤية ٢٠٣٠ كما أن المشاريع المشتركة والشراكات من شأنها أن تجلب رأس المال والتكنولوجيا والخبرة، مما يسرع من النمو الاقتصادي والتنمية ، ويمكن الوصول إلى أسواق جديدة: إن تعزيز العلاقات التجارية مع دول مجموعة بريكس من شأنه أن يفتح أسواقاً جديدة للمنتجات والخدمات السعودية كما أن تصدير السلع مثل البتروكيماويات والبلاستيك والأسمدة إلى دول مجموعة بريكس من شأنه أن يعزز صادرات المملكة غير القطاع النفطية.

الكلمات الدالة: بريكس، التعاون التكنولوجي الصناعي، الأسواق الناشئة.

Abstract

The research aims to assess the potential for technological and industrial cooperation between the Kingdom of Saudi Arabia and the BRICS countries (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) within emerging markets. This study is based on the increasing importance of international partnerships in promoting economic growth, technological progress, and industrial development. By assessing current economic conditions, technological capabilities, and industrial strength, the research seeks to identify opportunities, challenges, and strategic approaches to enhance cooperation. The results provide insights into the formulation of policies, investment strategies, and cooperative frameworks that can benefit all parties involved Attracting foreign direct investment from BRICS countries would support the development of key sectors identified by Vision 2030, and joint projects and partnerships would bring capital, technology and expertise, which would accelerate economic growth and development, and enable access to new markets: enhancing Trade relations with BRICS countries would open new markets for Saudi products and services, and exporting goods such as petrochemicals, plastics, and fertilizers to BRICS countries would enhance the Kingdom's non-oil exports.

Keywords: Saudi Arabia, BRICS, technological cooperation, industrial cooperation.

مقدمة: فإن البريكس هو اختصار لمجموعة من خمسة اقتصادات ناشئة رئيسية: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا ومنذ تأسيسها، تهدف مجموعة البريكس إلى تعزيز السلام والأمن والتنمية الاقتصادية عبر الدول الأعضاء من خلال التعاون المتبادل والحوار حيث تمثل المجموعة مجتمعة أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم وحوالي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كما كانت مجموعة البريكس مهتمة بشكل خاص بإصلاح المؤسسات المالية العالمية لتعكس بشكل أفضل النفوذ المتزايد للاقتصادات الناشئة.

وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى كواحدة من أكبر منتجي النفط في العالم وتمتلك ثاني أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة فيعتمد اقتصادها بشكل كبير على النفط، الذي يشكل حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٧٠٪ من عائدات التصدير وعلي الرغم من ذلك، تخضع الأمة لأجندة اقتصادية تحويلية تُعرف باسم رؤية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على النفط.

وان الانضمام إلى مجموعة البريكس يمكن أن يفتح ممرات تجارية جديدة للمملكة العربية السعودية حيث إن حجم السوق المجمع لدول البريكس يوفر فرصًا هائلة للصادرات السعودية، وخاصة المنتجات غير النفطية، والتي تتوافق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ على سبيل المثال، يمكن للمملكة العربية السعودية زيادة صادراتها من البتروكيماويات والبلاستيك والسلع الصناعية الأخرى إلى دول البريكس، مما يقلل من اعتمادها على الأسواق الغربية.

بالإضافة الي ذلك فإن الموقع الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية كجسر بين آسيا وأفريقيا وأوروبا يمكن أن يسهل طرق التجارة وشبكات الخدمات اللوجستية، مما يعود بالنفع على كل من المملكة العربية السعودية وأعضاء البريكس.

كما إن إدراج المملكة العربية السعودية في البريكس يمكن أن يحفز أيضًا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد وقد أبدت دول البريكس، وخاصة الصين

والهند، اهتماماً كبيراً بالاستثمار في أسواق الشرق الأوسط، وبصفتها عضواً في البريكس يمكن للمملكة العربية السعودية جذب المزيد من الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، والتي تعد حاسمة لتحقيق أهداف رؤيتها ٢٠٣٠.

كما إن انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجموعة البريكس من شأنه أن يعزز التعاون بين بلدان الجنوب، ويعزز الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلدان النامية ومن الممكن أن يؤدي هذا التحول إلى الحد من هيمنة النماذج الاقتصادية الغربية وتشجيع مسارات التنمية البديلة المصممة لتناسب احتياجات الاقتصادات الناشئة.

فمع انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجموعة البريكس، قد يشهد ميزان القوة العالمية تحولاً كبيراً، فمن شأن إدراج دولة رئيسية منتجة للنفط أن يعزز قوة المساومة الجماعية لمجموعة البريكس في المنتديات الدولية، مما قد يشكل تحدياً محتملاً للهيمنة الغربية في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

وإن عضوية المملكة العربية السعودية في مجموعة البريكس من الممكن أن تؤثر على أسواق النفط العالمية وباعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم، فإن تعاون المملكة العربية السعودية مع دول مجموعة البريكس، وخاصة الصين والهند، من الممكن أن يعيد تشكيل سلاسل إمدادات الطاقة العالمية فقد يؤدي هذا التحالف إلى اتفاقيات تجارية أكثر ملاءمة للنفط ومشاريع مشتركة في استكشاف الطاقة والتكنولوجيا.

وتماشياً مع رؤيتها لعام ٢٠٣٠، تستثمر المملكة العربية السعودية بكثافة في الطاقة المتجددة حيث يمكن أن يؤدي التعاون مع دول البريكس إلى تسريع نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة في قطاعات الطاقة المتجددة، وتعزيز التنمية المستدامة.

اولا: مشكلة البحث:

تعتمد المملكة، اكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، منذ فترة بعيدة بشكل كبير على عائدات القطاع النفطي وقد أدى هذا الاعتماد إلى جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الاسعار العالمية للنفط وأكد على الحاجة إلى التنويع وإدراكاً لهذا، أطلقت المملكة رؤية ٢٠٣٠، وهي خطة طموحة تهدف إلى الحد من اعتمادها على القطاع النفطي، وتوسيع القطاع الخاص، وتطوير قطاعات أخرى مثل القطاع التكنولوجي، والتصنيع، والسياحة، والطاقة المتجددة.

ومن ناحية أخرى، برزت دول مجموعة بريكس كلاعبين مهمين في الاقتصاد العالمي، حيث تجلب كل منها نقاط قوة فريدة إلى الطاولة فالصين رائدة عالمية في التصنيع والابتكار، والهند تتفوق في التكنولوجيا المعلوماتية وتطوير البرمجيات، والبرازيل لديها صناعة زراعية ووقود حيوي قوية، وروسيا لاعب رئيسي في مجال الطاقة، وجنوب أفريقيا غنية بالمعادن والخبرة في مجال التعدين كما استثمرت هذه الدول بكثافة في التكنولوجيا والبنية الأساسية، مما يجعلها شركاء جذابين للمملكة.

وعلى الرغم من الفوائد المحتملة الواضحة، فإن نطاق وجدوى التعاون التكنولوجي والصناعي السعودي مع دول مجموعة بريكس لم يتم استكشافهما بشكل كامل كما تظل التحديات المرتبطة بهذا التعاون بما في ذلك العقبات السياسية والاقتصادية والثقافية والتنظيمية غير مدروسة بشكل كاف لذا يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال علاج القضايا الرئيسية التالية:

١. تحديد القطاعات التكنولوجية والصناعية المحددة حيث يمكن أن يكون التعاون بين المملكة ودول بريكس أكثر فائدة.
٢. تقييم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المحتملة لمثل هذا التعاون للمملكة.
٣. فهم التحديات والعقبات التي قد تنشأ في تعزيز التعاون التكنولوجي والصناعي بين المملكة ودول بريكس.

<u>ومما سبق يمكن صياغة الاسئلة البحثية التالية:</u>

١. ما هي قطاعات التكنولوجيا والصناعة الرئيسية حيث يمكن للمملكة الاستفادة من التعاون مع دول بريكس؟
٢. ما هي الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المحتملة لمثل هذا التعاون للمملكة ؟
٣. ما هي التحديات والعقبات التي قد تنشأ في تعزيز التعاون التكنولوجي والصناعي بين المملكة ودول بريكس؟
٤. كيف يمكن للمملكة ودول بريكس إنشاء شراكة مستدامة ومفيدة للطرفين في الأسواق الناشئة؟

ثانيا: أهداف البحث:

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تقييم إمكانات التعاون التكنولوجي والصناعي السعودي مع دول بريكس في الأسواق الناشئة ويمكن تقسيم هذا الهدف الرئيسي إلى الاهداف الفرعية التالية:

١. تحديد القطاعات التكنولوجيا والصناعية التي يمكن للمملكة التعاون فيها بشكل أكثر فعالية مع دول بريكس.
٢. تقييم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المحتملة للتعاون بالنسبة للمملكة العربية السعودية.
٣. تحديد التحديات والعقبات التي قد تنشأ في تعزيز التعاون بين المملكة العربية السعودية ودول بريكس.
٤. تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والتنظيمية التي قد تؤثر على نجاح مثل هذه الشراكات.

ثالثا: اهمية البحث:

٣,١ الأهمية العلمية

- سيساهم هذا البحث في تعزيز المعرفة الموجودة في التجارة الدولية والتعاون الاقتصادية والتنمية الصناعية من خلال التركيز بشكل خاص على التعاون بين المملكة العربية السعودية ودول بريكس.
- ستستخدم الدراسة أطرًا نظريه مختلفة مثل نظرية التجارة الدولية والاقتصاد الصناعي ونظرية أنظمة الابتكار، مما يوفر فهمًا شاملاً لديناميكيات التعاون التكنولوجي والصناعي.
- سيوفر البحث رؤى حول كيفية تطبيق نظريات التجارة الدولية على الأسواق الناشئة والسياق المحدد للتعاون بين المملكة ودول بريكس.
- سيقدم البحث رؤية دقيقة لكيفية تطوير أنظمة الابتكار وتعزيزها من خلال التعاون الدولي.

٣,٢ الأهمية التطبيقية

- سوف توفر النتائج رؤى عملية حول كيفية تعاون المملكة بشكل فعال مع دول بريكس لتحقيق أهداف رؤيتها ٢٠٣٠.
- سيسلط البحث الضوء على الفوائد المحتملة للشراكة مع المملكة، وتشجيعها على استكشاف سبل جديدة للتعاون وتطوير سياسات مشتركة واتفاقيات تجارية ومبادرات استثمارية.
- سيحدد البحث قطاعات وصناعات محددة حيث يمكن للمملكة ودول بريكس التعاون، مما يوفر معلومات قيمة للشركات والمستثمرين.
- ستساهم الدراسة في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادية في المملكة من خلال الاستفادة من نقاط القوة في دول بريكس في التكنولوجيا والصناعة.

رابعا: المنهجية:

سيستخدم هذا البحث نهجًا وصفيا لتوفير تحليل شامل لإمكانات التعاون التكنولوجي والصناعي بين المملكة العربية السعودية ودول بريكس.

خامسا: نظرة عامة على أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠:

رؤية السعودية ٢٠٣٠ هي إطار استراتيجي كشفت عنه المملكة في أبريل ٢٠١٦، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حيث تهدف الخطة إلى تقليل اعتماد البلاد على القطاع النفطي، وتنويع اقتصادها، وتطوير مختلف القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية الأساسية والترفيه والسياحة فتحدد الرؤية أهدافًا محددة لتحويل المملكة إلى قوة استثمارية عالمية ومركز مترابط جيدًا بين آسيا وأوروبا وأفريقيا [1].

ومن الأهداف الرئيسية للرؤية:

١. التنويع الاقتصادية: تقليل الاعتماد على القطاع النفطي من خلال توسيع القطاعات الأخرى مثل التعدين والسياحة والترفيه.
٢. كفاءة القطاع العام: تحسين كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية.
٣. التنمية الاجتماعية والثقافية: تحسين نوعية الحياة، وتعزيز الأنشطة الثقافية، وتشجيع التماسك الاجتماعي.

[1] Al-Fahmi, M. M. (2020). Management and Ensuring the Quality in the Educational Organizations (Standards, Models and Methods) in the light of Saudi Arabia's Vision 2030. Journal of Educational and Psychological Sciences, 4(15), 104-79.

٤. الاستثمار في البنية التحتية: تطوير مشاريع البنيه التحتية الجديدة، بما في ذلك بناء المدن الذكية مثل نيوم وتوسيع شبكات النقل[٢].
٥. تنمية رأس المال البشرى: تحسين أنظمة التعليم والتدريب لإعداد قوة عاملة ماهرة للصناعات المستقبلية.
٦. الخصخصة والاستثمار الأجنبي: تشجيع تشارك القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال الإصلاحات وتحرير القيود التنظيمية[٣].

سادسا: انضمام المملكة العربية السعودية الي البريكس

تمثل دول مجموعة البريكس مجتمعة حوالي ٤٢٪ من سكان العالم وحوالي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي اعتبارًا من عام ٢٠٢٣ حيث تهدف الكتلة إلى إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب، والحد من هيمنة الغرب في الشؤون العالمية، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

ومن التداعيات الاقتصادية على المملكة العربية السعودية انه قد يوفر الانضمام إلى مجموعة البريكس للمملكة العربية السعودية فرصة لتنويع علاقاتها التجارية خارج شركائها التقليديين، أي الولايات المتحدة والدول الأوروبية وفي عام ٢٠٢٢، ذهب ما يقرب من ٦٥٪ من صادرات المملكة العربية السعودية إلى آسيا، حيث تعد الصين شريكًا رئيسيًا و يمكن أن تعزز العضوية في مجموعة البريكس هذه العلاقات بشكل أكبر[٤].

كما سعت دول مجموعة البريكس بشكل متزايد إلى تعزيز الاستثمارات داخل المجموعة فقد قام بنك التنمية الجديد، الذي أنشأته مجموعة البريكس، بتمويل مشاريع مختلفة تهدف إلى البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل الدول الأعضاء و يمكن للمملكة العربية

(2) Ismail, R., Lai, Y. M., Ayub, Z. A., Ahmad, A. R., & Wan, C. D. (2016). Kingdom of Saudi Arabia. Higher Education in the Middle East and North Africa: Exploring Regional and Country Specific Potentials, 127-146.

(3) Al-Fahmi, M. M. (2020). Management and Ensuring the Quality in the Educational Organizations (Standards, Models and Methods) in the light of Saudi Arabia's Vision 2030. Journal of Educational and Psychological Sciences, 4(15), 104-79.

٤ الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية. (٢٠٢٢). التقرير الإحصائي السنوي

السعودية الاستفادة من هذا للاستثمار في مبادرات رؤية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى التنويع الاقتصادي [٥]

بالإضافة الي ذلك فان المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم حيث إن الانضمام إلى مجموعة البريكس من شأنه أن يعزز نفوذها في أسواق الطاقة، وخاصة مع استكشاف دول البريكس لبدائل للدولار الأميركي في تجارة النفط وهذا من شأنه أن يخفف من تأثير تقلب أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية.

ومن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية:

١. التوافق الجيوسياسي: كانت المملكة العربية السعودية تقليدياً تتحالف مع القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة والانضمام إلى مجموعة البريكس قد يشير إلى تحول في سياستها الخارجية، مما قد يؤدي إلى توتر العلاقات مع الحلفاء الغربيين ويتعين على المملكة أن تقيم بعناية آثار مثل هذه الخطوة، وخاصة في ضوء اعتمادها التاريخي على الدعم العسكري والاقتصادي الأميركي.
٢. التأثير الإقليمي: كدولة عربية رائدة، فإن مشاركة المملكة العربية السعودية في مجموعة البريكس من شأنها أن تعزز دورها القيادي في الشرق الأوسط ومن خلال التحالف مع الاقتصادات الناشئة، يمكنها أن تضع نفسها كقوة موازنة للنفوذ الغربي في المنطقة[٦].

كما قد تؤدي العضوية في مجموعة البريكس إلى زيادة اعتماد المملكة العربية السعودية اقتصاديًا على دول ذات استقرار سياسي واقتصادي متفاوت فعلى سبيل المثال واجهت روسيا والصين عقوبات وتحديات اقتصادية كبيرة قد تؤثر على المصالح السعودية، وتعمل مجموعة البريكس على أساس الإجماع، مما قد يعقد عمليات صنع القرار فقد تجد المملكة العربية السعودية صعوبة في التنقل بين المصالح المتنوعة للدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بقضايا مثل سياسات التجارة والبيئة[٧].

وان الوقت الأمثل لانضمام المملكة العربية السعودية إلى مجموعة البريكس أمر بالغ الأهمية فقد يؤدي دخول الكتلة في وقت من عدم

---

٥ World Bank. (2023). Global Economic Prospects. (https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects)

6 World Bank. (2023). Global Economic Prospects. (https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects)

7 New Development Bank. (2023). Annual Report (https://www.ndb.int/)

اليقين الاقتصادي، مثل التعافي بعد الوباء أو أثناء الصراعات الجيوسياسية، إلى تخفيف فوائد العضوية.

مما سبق يري الباحث انه ينطوي قرار انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجموعة البريكس على الموازنة بين الفوائد الاقتصادية المحتملة والمخاطر الجيوسياسية ففي حين أن العضوية قد تعزز تنويع التجارة وفرص الاستثمار والتأثير الإقليمي، إلا أنها تفرض أيضًا تحديات تتعلق بالاعتماد على الدول الأعضاء الأخرى والتحولات المحتملة في محاذاة السياسة الخارجية.

سابعا: القطاعات الرئيسية للتنمية في المملكة العربية السعودية:

لتحقيق الأهداف الطموحة التي حددتها رؤية ٢٠٣٠، حددت المملكة العربية السعودية عدة قطاعات رئيسية للتنمية:

٦,١ الطاقة:

في حين تهدف المملكة إلى تقليل اعتمادها على القطاع النفطي، تظل الطاقة قطاعًا بالغ الأهمية حيث تستثمر المملكة العربية السعودية في مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقه الرياح، لأنشاء مزيج طاقة مستدام ومتنوع. يهدف البرنامج الوطني للطاقة المتجددة إلى توليد ٩,٥ جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ [٨].

٦,٢ السياحة والترفيه:

تسعى المملكة الى أن تصبح وجهة سياحية عالمية، مستفيدة من تراثها الثقافي الغني ومناظرها الطبيعية فيعد مشروع البحر الأحمر، والعلا، ومدينة القدية الترفيهية مبادرات رئيسية تهدف إلى جذب السياح وتعزيز صناعة الضيافة[٩].

٦,٣ التعدين:

المملكه غنية بالموارد المعدنية غير المستغلة، بما في ذلك الذهب والفوسفات والبوكسيت فتهدف استراتيجية التعدين إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل.

---

[8] Brika, S. K., Adli, B., & Chergui, K. (2021). Key Sectors in the Economy of Saudi Arabia. Frontiers in Public Health, 9, 696758.

[9] Al Naimi, S. M. (2022). Economic diversification trends in the Gulf: The case of Saudi Arabia. Circular Economy and Sustainability, 1-10.

٦,٤ الرعاية الصحية:

يخضع قطاع الرعايه الصحيه لإصلاحات كبيرة لتحسين الوصول والجودة والكفاءة فتعد خصخصة خدمات الرعايه الصحيه وإنشاء مستشفيات ومراكز بحثية جديدة مكونات أساسية لهذه الاستراتيجية[١٠].

٦,٥ التعليم:

إن إصلاح نظام التعليم بما يتماشى مع احتياجات العمل المستقبلية يشكل أولوية وتشمل المبادرات تحديث المناهج الدراسية، وتعزيز الابتكار والبحث، وتعزيز برامج التدريب المهني.

٦,٦ البنية التحتية:

إن الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، بما في ذلك شبكات النقل والمدن الذكية ومشاريع الإسكان، ويشكل مشروع نيوم، المدينة العملاقة التي تبلغ تكلفتها ٥٠٠ مليار دولار، حجر الزاوية في هذا التطور[١١].

ثامنا: دور التكنولوجيا والصناعة في التنويع الاقتصادي:

تعتبر التكنولوجيا والصناعة محورية لجهود التنويع الاقتصادى في المملكه فتهدف المملكه إلى تعزيز اقتصاد قائم على المعرفة مدفوعًا بالابتكار والتقدم التكنولوجي[١٢].

٧,١ التحول الرقمي:

تستثمر الحكومة بكثافة في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس ومراكز البيانات والأمن السيبراني ويهدف برنامج التحول الرقمي الوطني إلى دمج التقنيات الرقمية في جميع القطاعات، وتعزيز الكفاءة وتوفير فرص اقتصادية جديدة[١٣].

---

(10) Al Naimi, S. M. (2022). Economic diversification trends in the Gulf: The case of Saudi Arabia. Circular Economy and Sustainability, 1-10.

(11) Brika, S. K., Adli, B., & Chergui, K. (2021). Key Sectors in the Economy of Saudi Arabia. Frontiers in Public Health, 9, 696758.

(12) Al Naimi, S. M. (2022). Economic diversification trends in the Gulf: The case of Saudi Arabia. Circular Economy and Sustainability, 1-10.

(13) Euchi, J., Omri, A., & Al-Tit, A. (2018). The pillars of economic diversification in Saudi Arabia. World Review of Science, Technology and Sustainable Development, 14(4), 330-343.

٧,٢ الصناعة ٤,٠:

تتبنى المملكه تقنيات الصناعة ٤,٠، مثل الذكاء الاصطناعى، وإنترنت الأشياء، والروبوتات، والبلوك تشين فيتم دمج هذه التقنيات في التصنيع والخدمات اللوجستية وغيرها من الصناعات لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية[١٤].

٧,٣ البحث والتطوير:

تعمل المملكه على تعزيز البحث والتطوير من خلال مبادرات مثل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والشراكات مع مؤسسات البحث الدولية حيث تهدف هذه الجهود إلى دفع الابتكار ودعم تطوير الصناعات الجديدة[١٥].

٧,٤ الشركات الناشئة وريادة الأعمال:

تعمل المملكه على رعاية نظام بيئي نابض بالحياة للشركات الناشئة من خلال مبادرات مثل الهيئة العامة للاستثمار في المملكه وشركة رأس المال الاستثماري السعودى حيث تهدف هذه الجهود إلى دعم رواد الأعمال وجذب رأس المال الاستثماري وإنشاء شركات عالية النمو[١٦].

تاسعا: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

لقد تشكلت التنمية الاقتصادية في المملكه بفضل احتياطياتها القطاع النفطية الهائلة التي تم اكتشافها في ثلاثينيات القرن العشرين وسرعان ما أصبحت المملكة منتجًا رئيسيًا للنفط، وغذت عائدات القطاع النفطى النمو الاقتصادى السريع والتحديث.

- اكتشاف القطاع النفطى (١٩٣٨): أدى اكتشاف القطاع النفطى في الدمام إلى إنشاء شركة القطاع النفطى العربية السعودية (أرامكو) وتحويل اقتصاد المملكه.
- تشكيل منظمة أوبك (١٩٦٠): لعبت المملكه العربية السعودية دورًا رئيسيًا في تشكيل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)،

---

(14) Al Saud, A. (2018). The Development of Saudi Arabia in King Fahd's Era. Asian Culture and History, 10(1), 48-56.

(١٥) المرجع السابق

(16) Al Saud, A. (2018). The Development of Saudi Arabia in King Fahd's Era. Asian Culture and History, 10(1), 48-56.

والتي سمحت للدول المنتجة للنفط بتنسيق الإنتاج واستقرار الأسعار[١٧].

- الطفرة الاقتصادية (سبعينيات القرن العشرين): أدى طفرة أسعار القطاع النفطي في سبعينيات القرن العشرين إلى توليد إيرادات كبيرة، مما مكن من استثمارات ضخمة في البنية التحتية والرعايه الصحيهوالتعليم والخدمات الاجتماعية.
- جهود التنويع (ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين): إدراكًا للحاجة إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، بدأت المملكه في تنويع اقتصادها، والاستثمار في الصناعات غير القطاع النفطية مثل البتروكيماويات والتعدين والسياحة[١٨].
- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٥): انضمت المملكه العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، ملتزمة بتحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية.
- رؤية ٢٠٣٠ (٢٠١٦): كان إطلاق رؤية ٢٠٣٠ إيذانًا ببدء حقبة جديدة من التحول الاقتصادى والاجتماعي الشامل، مع التركيز على التنويع والتنمية المستدامة[١٩].

عاشرا: نظرة عامة على دول مجموعة بريكس وملامحها الاقتصادية:

بريكس هو اختصار لخمسة اقتصادات ناشئة رئيسية: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا حيث تمثل هذه البلدان جزءًا كبيرًا من سكان العالم وناتجها الاقتصادى، وتلعب دورًا حاسمًا في التجارة والاستثمار العالميين.

	البرازيل	روسيا	الصين	الهند	جنوب افريقيا

[١٧] خالد احمد ابو الن. (٢٠٢٣). هناك تعاون مشترك بين بعض المؤشرات الصناعية التي تعمل على تطوير العمل في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،١٥(١).

[18] Al Saud, A. (2018). The Development of Saudi Arabia in King Fahd's Era. Asian Culture and History, 10(1), 48-56.

[19] Al Saud, A. (2018). The Development of Saudi Arabia in King Fahd's Era. Asian Culture and History, 10(1), 48-56.

عدد السكان	حوالي ٢١٣ مليون	حوالي ١٤٥ مليون	حوالي ١,٤١ مليار	حوالي ١,٤ مليار	حوالي ٦٠ مليون
الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢١	١,٤٤ تريليون دولار	١,٤٨ تريليون دولار	١٧,٧٣ تريليون دولار	٣,٠٥ تريليون دولار	٣٣٥ مليار دولار

(جدول١)[٢٠]

الدولة	الملف الاقتصادى
البرازيل	تتمتع البرازيل باقتصاد متنوع مع قطاعات زراعية وتعدينية وتصنيعية وخدماتية مهمة،إنها من أكبر منتجي القهوة وفول الصويا وخام الحديد فتواجه البلاد تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي وعدم المساواة الاقتصادية والمخاوف البيئية.
روسيا	يعتمد اقتصاد روسيا بشكل كبير على الموارد الطبيعية، وخاصة القطاع النفطي والغاز، وهي مصدر رئيسي للطاقة والمعادن. كما تستثمر البلاد في صناعات التكنولوجيا والدفاع وتشكل العقوبات الاقتصادية والتوترات السياسية والتحديات الديموغرافية مخاطر كبيرة.
الصين	تعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وقوة تصنيع عالمية فتشمل القطاعات الرئيسية الإلكترونيات والآلات والمنسوجات والسلع الاستهلاكية حيث تعد الدولة أيضًا رائدة في المجال التكنولوجيوالابتكار، مع استثمارات كبيرة في الذكاء الاصطناعى وG٥ والطاقة المتجددة و تشمل التحديات الشيخوخة السكانية والقضايا البيئية والتوترات التجارية.
الهند	تتمتع الهند باقتصاد سريع النمو ومتنوع، مع قطاعات رئيسية بما في ذلك التكنولوجيا المعلوماتيةوالأدوية والمنسوجات والزراعة فتعد الدولة رائدة عالميًا في خدمات البرمجيات ولديها نظام بيئي نابض بالحياة للشركات الناشئة و تشمل التحديات عجز البنية التحتية وعدم المساواة الاجتماعية والعقبات التنظيمية.

[٢٠] ليلى عاشور حاجم. (٢٠١٦). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً. القضايا السياسية, (٤٦-٤٥).

جنوب افريقيا	تتمتع جنوب إفريقيا باقتصاد مختلط مع قطاعات رئيسية بما في ذلك التعدين والزراعة والتصنيع والخدمات فإنها من الدول الرائدة في إنتاج المعادن مثل الذهب والبلاتين والماس كما تواجه البلاد تحديات مثل ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي.

(جدول٢)[٢١]-[٢٢]

الدولة	نقاط القوة الاقتصادية	نقاط القوة التكنولوجية
البرازيل	يستفيد اقتصاد البرازيل من مواردها الطبيعية الشاسعة، بما في ذلك الأراضي الصالحة للزراعة والمعادن وموارد الطاقة حيث تعد البلاد من كبار المصدرين للمنتجات الزراعية والمعادن والقطاع النفطي. تشمل القاعدة الصناعية المتنوعة تصنيع السيارات والفضاء والسلع الاستهلاكية.	تتمتع البرازيل بقطاع تكنولوجي متنامٍ، مع نقاط قوة في مجال الفضاء والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة فتعد البلاد رائدة في مجال الوقود الحيوي، وخاصة إنتاج الإيثانول من قصب السكر. الاستثمارات في البحث والابتكار تدفع النمو في هذه المجالات.
روسيا	يعتمد اقتصاد روسيا على مواردها الطبيعية الوفيرة، وخاصة القطاع النفطي والغاز حيث تعد الدولة من كبار مصدري الطاقة، ويساهم قطاع الطاقة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي كما تتمتع روسيا بقاعدة صناعية قوية، بما في ذلك الدفاع والفضاء والآلات الثقيلة.	تتمتع روسيا بقطاع تكنولوجي متطور، مع نقاط قوة في الفضاء والدفاع والطاقة النووية واستكشاف الفضاء فتستثمر الدولة في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعى والأمن السيبراني لدفع النمو المستقبلي.

(21) Streltsov, E. S., Rozhin, A. A., Vosiev, S. S., & Kosnikov, S. N. (2021). The economic potential of the brics countries as a challenge to modern world realities. Propósitos y representaciones, 9(2), 14.

(22) Lowe, P. (2016). The rise of the BRICS in the global economy. Teaching geography, 41(2), 50-53.

الصين	تفتخر الصين بأكبر عدد سكان في العالم، مما يوفر سوقًا محلية واسعة للسلع والخدمات كما تُعرف الصين باسم "مصنع العالم"، ولديها قطاع تصنيع متطور للغاية، ينتج مجموعة واسعة من المنتجات التي تتراوح من الإلكترونيات إلى المنسوجات وتعد الصين واحدة من أكبر الدول المصدرة على مستوى العالم، مع فائض تجاري كبير وعلاقات تجارية دولية قوية، واستثمرت الدولة بكثافة في البنية الأساسية، بما في ذلك السكك الحديدية عالية السرعة والطرق السريعة والموانئ والمطارات، مما يسهل الخدمات اللوجستية والنقل الفعّال وعلى الرغم من التباطؤ الأخير، شهدت الصين نموًا اقتصاديًا سريعًا على مدى العقود القليلة الماضية، مما أدى إلى انتشال الملايين من براثن الفقر وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم.	تستثمر الصين بشكل متزايد في البحث والتطوير، مع تحقيق تقدم كبير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعى والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية وتعد الصين التي تضم عمالقة التكنولوجيا مثل هواوي وزد تي إي، رائدة في تكنولوجيا الجيل الخامس والبنية التحتية للاتصالات كما أحدثت منصات مثل علي بابا وتينسنت ثورة في التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية، مما جعل الصين رائدة عالمية في هذه القطاعات وتعد الصين أكبر منتج للألواح الشمسية وطواحين الهواء في العالم، مما يدفع إلى تحقيق تقدم كبير في تقنيات الطاقة المتجددة وعلى الرغم من التحديات فإن الصين تحقق تقدمًا كبيرًا في تطوير صناعة أشباه الموصلات لديها لتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الاجنبة.
الهند	يتميز اقتصاد الهند بالنمو السريع والتنويع فنقاط القوة الرئيسية تشمل هذه القوى العاملة الكبيرة والماهرة، وقطاع الخدمات النابض بالحياة، والقاعدة الصناعية	تتميز الهند بتفوقها في التكنولوجيا المعلوماتيةوتطوير البرمجيات والخدمات الرقمة و تتمتع الدولة بنظام بيئي قوي للشركات الناشئة وهي

	القوية و تعد الدولة رائدة عالميًا في مجال التكنولوجيا المعلوماتيةوخدمات البرمجيات.	مركز عالمي لتعهيد التكنولوجيا المعلوماتية فتعمل الاستثمارات في الابتكار والبحث على دفع النمو في التكنولوجيا الحيوية والأدوية والطاقة المتجددة.
جنوب افريقيا	جنوب أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الذهب والبلاتين والماس والفحم، مما يجعلها لاعباً مهماً في صناعة التعدين العالمية و تتمتع البلاد باقتصاد متنوع مع قطاعات قوية في التعدين والزراعة والتصنيع والخدمات فتتمتع جنوب أفريقيا بقطاع مالي متطور حيث تعد بورصة جوهانسبرغ (JSE) واحدة من أكبر البورصات في العالم و تشتهر جنوب أفريقيا بجمالها الطبيعي والحياة البرية، وهي وجهة سياحية رئيسية، وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بالاضافة الي ذلك تقع جنوب أفريقيا في الطرف الجنوبي من أفريقيا، وتعمل كبوابة للقارة، مما يسهل التجارة والاستثمار.	تتمتع جنوب أفريقيا بنظام بيئي متنامي للابتكار مع العديد من المراكز التكنولوجية وحاضنات الأعمال، وخاصة في مدن مثل كيب تاون وجوهانسبرغ و تتمتع البلاد ببنية تحتية متقدمة للاتصالات، مع انتشار واسع النطاق للهواتف المحمولة والوصول إلى الإنترنت فتستثمر جنوب أفريقيا في مشاريع الطاقة المتجددة، وخاصة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتنويع مصادر الطاقة والحد من انبعاثات الكربون ومع وجود قطاع زراعي قوي، تعمل جنوب أفريقيا على تطوير التقنيات لتحسين كفاءة الزراعة، وإنتاجية المحاصيل، والاستدامة كما تمتلك جنوب أفريقيا جامعات ومؤسسات بحثية مرموقة تساهم في التقدم التكنولوجي والابتكار في مختلف المجالات.

(جدول٣)[٢٣]-[٢٤]

[23] Lowe, P. (2016). The rise of the BRICS in the global economy. Teaching geography, 41(2), 50-53.

الحادي عشر: تحليل إمكانات التعاون بين المملكه العربية السعودية ودول بريكس:

إن الموقع الاستراتيجي للمملكة ، والموارد المالية الكبيرة، وخطط التنويع الاقتصادى الطموحة تجعلها شريكًا جذابًا لدول بريكس وتمتد إمكانات التعاون إلى قطاعات مختلفة، بما في ذلك الطاقة والبنية الأساسية والتكنولوجيا والتجارة[٢٥].

حيث يظل قطاع الطاقة حجر الزاوية في اقتصاد المملكه ، ومن الممكن أن يعزز التعاون مع دول مجموعة بريكس جهود المملكه لتنويع مزيج الطاقة لديها على سبيل المثال، تستطيع المملكه الاستفادة من خبرة البرازيل في الوقود الحيوي، والتكنولوجيا النووية المتقدمة في روسيا، والابتكار الهندي في مجال الطاقة الشمسية، وريادة الصين في تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

وتتضمن رؤية المملكه ٢٠٣٠ مشاريع بنية تحتية ضخمة، مثل مدينة نيوم العملاقة ومشروع البحر الأحمر. تتمتع دول مجموعة بريكس، وخاصة الصين والهند، بخبرة واسعة في تطوير البنية التحتية على نطاق واسع. يمكن للتعاون في هذا القطاع أن يجلب الخبرة الفنية والاستثمار والمشاريع المشتركة[٢٦].

كما تهدف المملكه إلى أن تصبح مركزًا للابتكار والتكنولوجيا فيمكن أن يسهل التعاون مع دول مجموعة بريكس نقل المعرفة ومشاريع البحث والتطوير المشتركة والاستثمار في الشركات الناشئة في المجال التكنولوجيفتتمتع الصين والهند، مع أنظمتهما البيئية التكنولوجية القوية، بمكانة جيدة بشكل خاص للمساهمة وإن تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول بريكس من شأنه أن يفتح أسواقًا جديدة للمنتجات والخدمات السعودية، كما يمكن للمملكة أن تجتذب الاستثمار الاجنبى المباشر من دول بريكس، مما يدعم جهودها في تنويع اقتصادها كما أن إنشاء اتفاقيات التجارة الحرة

---

(24) Agrawal, G. (2015). Foreign direct investment and economic growth in BRICS economies: A panel data analysis. Journal of Economics, Business and Management, 3(4), 421-424.

(25) Iqbal, B. A. (2022). BRICS as a driver of global economic growth and development. Global Journal of Emerging Market Economies, 14(1), 7-8.

(26) Iqbal, B. A. (2022). BRICS as a driver of global economic growth and development. Global Journal of Emerging Market Economies, 14(1), 7-8.

ومعاهدات الاستثمار الثنائية من شأنه أن يعزز هذه العلاقات بشكل أكبر[٢٧].

١١,١ دراسات حالة للتعاون الناجح بين دول بريكس

١١,١,١ البرازيل والصين: التجارة الزراعية

لقد طورت البرازيل والصين علاقة تجارية قوية، وخاصة في القطاع الزراعي حيث تعد الصين أكبر مستورد لفول الصويا البرازيلي، وهو أمر ضروري لصناعة الثروة الحيوانية في الصين وقد أدى التعاون إلى زيادة الصادرات الزراعية من البرازيل وضمان إمدادات مستقرة من فول الصويا للصين[٢٨].

١١,١,٢ روسيا والهند: التعاون الدفاعي

لروسيا والهند تاريخ طويل من التعاون الدفاعي، حيث تعد روسيا موردًا رئيسيًا للمعدات العسكرية للهند فيشمل التعاون المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك لأنظمة الدفاع و يعد مشروع صاروخ براهموس مثالاً بارزًا للتعاون الناجح في هذا القطاع[٢٩].

١١,١,٣ الصين وجنوب إفريقيا: تطوير البنية التحتية

استثمرت الصين بشكل كبير في البنية التحتية في جنوب إفريقيا، بما في ذلك بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ فأدت الشراكة إلى تحسين الاتصال وتوفير فرص العمل والنمو الاقتصادى في جنوب إفريقيا و يعد التعاون بين الصين وجنوب إفريقيا في تطوير البنية التحتية نموذجًا لدول بريكس الأخرى[٣٠].

١٠,٢ تحديد القطاعات الرئيسية للتعاون السعودي مع دول بريكس

الدولة	الطاقة	البنية الأساسية	التكنولوجيا والابتكار	التجارة والاستثمار

(27) Alfantookh, A., & Bakry, S. H. (2016). Knowledge Cooperation Opportunities between Saudi Arabia and the BRICS. International Journal of Knowledge Society Research (IJKSR), 7(3), 31-46.

(28)" China's Soybean Demand Drives Brazilian Agricultural Development." Journal of International Trade, 2020.

(29)" Russia-India Defense Cooperation: A Strategic Partnership." Defense Studies Journal, 2019.

(30)" China-South Africa Infrastructure Cooperation: Impact and Opportunities." African Development Review, 2021.

البرازيل	الوقود الحيوي وتقنيات الطاقة المتجددة.	خدمات البناء والهندسة.	التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الزراعية.	المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية.
الهند	الطاقة الشمسية وتقنيات الطاقة النظيفة.	المدن الذكية والتنمية الحضرية.	التكنولوجيا المعلوماتيةوتطوير البرمجيات.	الأدوية والمنسوجات.
الصين	تقنيات الطاقة المتجددة وحلول تخزين الطاقة.	مشاريع البنية الأساسية والاستثمارات واسعة النطاق.	الذكاء الاصطناعى، وشبكات الجيل الخامس، والتصنيع المتقدم.	الإلكترونيات والآلات.
جنوب افريقيا	تقنيات تحويل الفحم إلى سائل ومشاريع الطاقة المتجددة.	البنية الأساسية للتعدين والخدمات اللوجستية.	التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية.	المعادن الثمينة.
روسيا	الطاقة النووية واستكشاف القطاع النفطى والغاز.	البنية الأساسية للسكك الحديدية والنقل.	تكنولوجيات الفضاء والدفاع.	الطاقة والمواد الخام.

(جدول٤)[٣١]

١١,٣ الفوائد الاقتصادية للمملكة العربية السعودية

(31) Alfantookh, A., & Bakry, S. H. (2016). Knowledge Cooperation Opportunities between Saudi Arabia and the BRICS. International Journal of Knowledge Society Research (IJKSR), 7(3), 31-46.

يوفر التعاون مع دول مجموعة بريكس العديد من الفوائد الاقتصادية للمملكة منها:

- تنويع الاقتصاد: من خلال التعاون مع دول مجموعة بريكس، يمكن للمملكة تنويع اقتصادها بما يتجاوز القطاع النفطي فيمكن للاستثمار في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والبنية الأساسية أن يخلق تدفقات إيرادات جديدة ويقلل من تعرض المملكه لتقلبات أسعار القطاع النفطى.
- تدفقات الاستثمار: إن جذب الاستثمار الاجنبى المباشر من دول مجموعة بريكس من شأنه أن يدعم تطوير القطاعات الرئيسية التي حددتها رؤية ٢٠٣٠ كما أن المشاريع المشتركة والشراكات من شأنها أن تجلب رأس المال والتكنولوجيا والخبرة، مما يسرع من النمو الاقتصادى والتنمية[٣٢].
- الوصول إلى أسواق جديدة: إن تعزيز العلاقات التجارية مع دول مجموعة بريكس من شأنه أن يفتح أسواقاً جديدة للمنتجات والخدمات السعودية كما أن تصدير السلع مثل البتروكيماويات والبلاستيك والأسمدة إلى دول مجموعة بريكس من شأنه أن يعزز صادرات المملكه غير القطاع النفطية[٣٣].
- توفير فرص العمل: إن التعاون مع دول مجموعة بريكس من شأنه أن يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة في قطاعات مختلفة، بما في ذلك البناء والتصنيع والتكنولوجيا والخدمات وهذا من شأنه أن يساعد في معالجة البطالة ودعم تطوير القوى العاملة الماهرة.

النتائج :

أسفر البحث حول تقييم إمكانات التعاون التكنولوجي والصناعي السعودي مع دول مجموعة بريكس في الأسواق الناشئة عن عدة نتائج:

اولا: التعاون التكنولوجي والصناعي:

---

(32) Antony, S. (2023). Diversification of BRICS: Emerging Economic and Geopolitical Shift. Strategic Analysis, 47(6), 565-570.

(33) Alfantookh, A., & Bakry, S. H. (2016). Knowledge Cooperation Opportunities between Saudi Arabia and the BRICS. International Journal of Knowledge Society Research (IJKSR), 7(3), 31-46.

- الصين: حدد البحث تآزرًا قويًا في الاتصالات، والطاقة المتجددة، والتصنيع حيث يمكن للمملكة الاستفادة من تقدم الصين في تكنولوجيا الجيل الخامس، والطاقة الشمسية، والأتمتة الصناعية لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية الخاصة بها.
- الهند: تم العثور على فرص التعاون في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والمستحضرات الصيدلانية، والتكنولوجيا الحيوية فيمكن لخبرة الهند في تطوير البرمجيات والابتكار في التكنولوجيا الحيوية أن تكمل قطاعي التكنولوجيا والرعايه الصحيهالمتناميين في المملكة.
- روسيا: لوحظ وجود تعاون محتمل في مجال الفضاء، وتكنولوجيا الدفاع، والطاقة النووية فيمكن للمملكة الاستفادة من خبرة روسيا في هذه الصناعات عالية التقنية لتنويع قاعدتها الصناعية.
- البرازيل: سلطت الدراسة الضوء على الفرص في تكنولوجيا الأعمال الزراعية، والوقود الحيوي، وصناعة السيارات فيمكن للمملكة أن تتبنى ممارسات الزراعة المستدامة البرازيلية وتقنيات الوقود الحيوي لتحسين كفاءتها الزراعية واستدامتها.
- جنوب أفريقيا: تشمل مجالات التآزر الرئيسية تكنولوجيا التعدين والطاقة المتجددة والتكنولوجيا المالية و يمكن للمملكة الاستفادة من خبرة جنوب أفريقيا في مجال التعدين وابتكارات التكنولوجيا المالية لتطوير قطاعاتها الصناعية والمالية.

ثانا: الفوائد الاقتصادية

- وجد البحث أن التعاون التكنولوجي والصناعي مع دول بريكس يمكن أن يعزز بشكل كبير جهود المملكة في تنويع اقتصادها، ويوفر فرص عمل جديدة، ويعزز القدرات التكنولوجية.
- يمكن أن يؤدي تعزيز التعاون إلى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر من دول بريكس إلى المملكة ، مما يعزز النمو الاقتصادى والتنمية.

ثالثا: التحديات التي تم تحديدها

- تم تحديد الحواجز التنظيمية والاختلافات الثقافية والقضايا اللوجستية كعقبات محتملة أمام التعاون.
- يجب إدارة حقوق الملكية الفكرية واتفاقيات نقل التكنولوجيا بعناية لضمان المنافع المتبادلة.

التوصيات

بناءً على نتائج البحث يوصي الباحث بالتالي:

١. تطوير وتنفيذ اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تسهل نقل التكنولوجيا والمشاريع المشتركة والتعاون البحثي مع دول بريكس.
٢. تشجيع المستثمرين والشركات السعودية على استكشاف فرص الاستثمار في دول بريكس، وخاصة في القطاعات ذات الإمكانات العالية للتآزر التكنولوجي والصناعي.
٣. جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من دول بريكس من خلال توفير ظروف استثمارية مواتية، بما في ذلك الحوافز الضريبية والعمليات التنظيمية المبسطة.
٤. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تدعم التعاون التكنولوجي والصناعي، مثل مراكز البحث والتطوير ومراكز الابتكار والمتنزهات الصناعية.
٥. تعزيز البنية التحتية الرقمية لتسهيل التواصل والتعاون السلس بين المملكة ودول بريكس.
٦. تطوير برامج التدريب والمبادرات التعليمية لبناء الخبرة المحلية في القطاعات التكنولوجية والصناعية الرئيسية المحددة للتعاون.
٧. تعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات البحثية السعودية ونظيراتها في دول بريكس لتعزيز تبادل المعرفة والابتكار.
٨. تعزيز برامج التبادل الثقافي التي تعزز التفاهم المتبادل والثقة بين المملكة ودول بريكس.
٩. تنظيم مؤتمرات وورش عمل ومعارض تجارية مشتركة لعرض القدرات التكنولوجية والصناعية واستكشاف فرص التعاون.

الخاتمة:

يؤكد البحث على الإمكانات الكبيرة للتعاون التكنولوجي والصناعي بين المملكة ودول بريكس داخل الأسواق الناشئة فمن خلال الاستفادة من نقاط القوة الفريدة لكل دولة من دول بريكس، يمكن للمملكة تسريع جهودها في تنويع اقتصادها، وتعزيز بنيتها التحتية التكنولوجية، وتحقيق النمو الصناعي المستدام و تعد أطر السياسات المقترحة والاستثمارات الاستراتيجية ومبادرات بناء القدرات حاسمة

للتغلب على التحديات وتحقيق الإمكانات الكاملة لهذا التعاون وفي نهاية المطاف، فإن تعزيز الشراكات القوية مع دول مجموعة بريكس لن يعود بالنفع على المملكة فحسب، بل سيساهم أيضاً في التقدم الاقتصادى والتكنولوجي لجميع الأطراف المعنية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادى والنمو العالمي.

المراجع:

اولا: المراجع العربية:

١. إسماعيل حمادي مجبل. (٢٠١٨). توظيف عوائد القطاع النفطى المالية في تحول هيكل الاقتصاد السعودي نحو الصناعة والتطلع لبناء مجتمع المعرفة" في ظل رؤية ٢٠٣٠". مجلة كلية المعارف الجامعة, ٢٧(١), ٨٥٦-٦١٢
٢. سميرة ناصري. (٢٠٢٢). مجموعة دول بريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي دول بريكس: بين تحديات النظام المتعدد الأقطاب وهدف ضبط الاقتصاد العالمي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, ١١(٢), ٢٢١-٢٣١.
٣. خالد احمد ابو الن. (٢٠٢٣). هناك تعاون مشترك بين بعض المؤشرات الصناعية التي تعمل على تطوير العمل في المملكة . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،١٥(١).
٤. ليلى عاشور حاجم. (٢٠١٦). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة بريكس (BRICS) أنموذجاً. القضايا السياسية, (٤٦-٤٥).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Al-Fahmi, M. M. (2020). Management and Ensuring the Quality in the Educational Organizations (Standards, Models and Methods) in the light of Saudi Arabia's Vision 2030. Journal of Educational and Psychological Sciences, 4(15), 104-79.

2. Ismail, R., Lai, Y. M., Ayub, Z. A., Ahmad, A. R., & Wan, C. D. (2016). Kingdom of Saudi Arabia. Higher Education in the Middle East and North Africa: Exploring Regional and Country Specific Potentials, 127-146.
3. Brika, S. K., Adli, B., & Chergui, K. (2021). Key Sectors in the Economy of Saudi Arabia. Frontiers in Public Health, 9, 696758.
4. Al Naimi, S. M. (2022). Economic diversification trends in the Gulf: The case of Saudi Arabia. Circular Economy and Sustainability, 1-10.
5. Euchi, J., Omri, A., & Al-Tit, A. (2018). The pillars of economic diversification in Saudi Arabia. World Review of Science, Technology and Sustainable Development, 14(4), 330-343.
6. Al Saud, A. (2018). The Development of Saudi Arabia in King Fahd's Era. Asian Culture and History, 10(1), 48-56.
7. Streltsov, E. S., Rozhin, A. A., Vosiev, S. S., & Kosnikov, S. N. (2021). The economic potential of the brics countries as a challenge to modern world realities. Propósitos y representaciones, 9(2), 14.
8. Lowe, P. (2016). The rise of the BRICS in the global economy. Teaching geography, 41(2), 50-53.
9. Agrawal, G. (2015). Foreign direct investment and economic growth in BRICS economies: A panel data analysis. Journal of Economics, Business and Management, 3(4), 421-424.
10. Iqbal, B. A. (2022). BRICS as a driver of global economic growth and development. Global Journal of Emerging Market Economies, 14(1), 7-8.

11. Alfantookh, A., & Bakry, S. H. (2016). Knowledge Cooperation Opportunities between Saudi Arabia and the BRICS. International Journal of Knowledge Society Research (IJKSR), 7(3), 31-46.
12. Antony, S. (2023). Diversification of BRICS: Emerging Economic and Geopolitical Shift. Strategic Analysis, 47(6), 565-570.
13. "China's Soybean Demand Drives Brazilian Agricultural Development." Journal of International Trade, 2020.
14. "Russia-India Defense Cooperation: A Strategic Partnership." Defense Studies Journal, 2019.
15. "China-South Africa Infrastructure Cooperation: Impact and Opportunities." African Development Review, 2021.
16. Saudi Vision 2030. (2016). Vision 2030: Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://vision2030.gov.sa/